



حققت أرباحاً بلغت 822 مليون دينار بالنصف الأول.. مستحوذة على 58% من إجمالي ربحية السوق

# 317,7 مليون دينار توزيعات نقدية استثنائية لـ 8 شركات مدرجة

«بيتك» الأكثر توزيعاً بـ 146 مليون دينار نقداً.. تلاه «الوطني» بـ 79,3 مليون

إقرار توزيع 28% نقداً، علماً أن الشركة حققت 6,3 ملايين دينار كإرباح للسنة أشهر الأولى من العام الحالي، كما وزعت شركة السكب الكويتية 5,7 ملايين دينار عن فترة الربع الأول، وذلك بعد إقرار نسبة توزيع نقدي 89%، ووزعت شركة شمال الزور 5,5 ملايين دينار بعد أن كشفت عن 5% توزيعاً نقدياً، ويشترط لصحة التوزيعات المرهولة أن تكون الأرباح حقيقية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وبناءً على اقتراح مجلس الإدارة و موافقة الجمعية العامة العادية.

الشركة	أرباح النصف سنوي (دينار)		نسبة التوزيع النقدي
	ربحية الشركة	ربحية السهم	
وطني	275,347,000	33,00	10%
بيتك	333,389,652	22,03	10%
الغانم	13,415,468	48,95	35%
الجزيرة	6,271,796	28,51	28%
تجاري	69,191,000	37	12%
زين	111,687,000	26	10%
شمال الزور	6,435,848	6	5%
سكب ك	6,787,361	96	89%
مزايا	(24,824,756)	(39,79)	2%

وأعلن عن توزيع 10% نقداً، تلاه من حيث القيمة، بنك الكويت الوطني بتوزيع 79,3 مليون دينار بعد أن حقق البنك 275,3 مليون دينار خلال النصف الأول، والكشف عن توزيع نقدي بنسبة 10%، فيما وزعت شركة الاتصالات



للم بعد مستمرو بورصة الكويت ينتظرون عاماً كاملاً ليحل موسم حصاد التوزيعات النقدية، وذلك بعد أن أجاز القانون توزيع أرباح مرحلية على فترات نصف أو ربع سنوية. وسبق أن وافقت الجمعيات العمومية لعدد من البنوك والشركات على إضافة مادة جديدة إلى النظام الأساسي تمنح لها توزيع أرباح نقدية فصلية، وجاءت هذه الموافقات في إطار التعديلات التي أجريت على قانون الشركات مؤخراً بهدف تحسين بيئة الأعمال. في هذا السياق، رصدت «الأنباء» 8 شركات مدرجة ببورصة الكويت بالسوقين الأول والرئيسي وزعت أرباحاً استثنائية خلال العام الحالي من خلال توزيع نقدي، بعد الكشف عن نتائج النصف

كما تبين من الرصد ان بيت التمويل الكويتي (بيتك) وزع نحو 146 مليون دينار وفقاً للبيانات الرسمية على موقع البورصة، علماً بأن «بيتك» حقق أرباحاً قياسية تقدر بـ 333,4 مليون دينار للنصف الأول من 2023،

حققت أرباحاً تقدر بـ 822 مليون دينار خلال السنة الأولى من العام الحالي تمثل 58% من إجمالي الأرباح المحققة والبالغة 1,4 مليار دينار والتي شهدت نمواً بنسبة 25% مقارنة بالنصف الأول من 2022.

الأول تقدر بنحو 317,7 مليون دينار، فضلاً عن توزيع شركة المزايا أسهم خزينة (منحة) بنسبة 2%، وظهر من خلال الرصد الذي اعتمد على تقرير صادر عن شركة الشرق للوساطة المالية، ان الشركات الـ 9

توقعت بقاء ربحية القطاع المصرفي مرتفعة خلال العام الحالي

# «S&P»: البنوك الكويتية بوضع جيد.. للاستفادة من الفائدة المرتفعة

مقارنة بـ 3,5% و 90 نقطة أساس على التوالي لدى نظيراتها الخليجية. ظروف السيولة ستصبح أكثر تشدداً، بالنسبة للبنوك السعودية، تنوع أن يؤدي تشديد ظروف السيولة إلى تقليل الاستفادة من ارتفاع عوائد الأصول، وذلك لأن البنوك ستضطر إلى اتباع خيارات تمويل أكثر تكلفة، في حين ستستمر الودائع في الانتقال إلى الأدوات التي تدر فائدة. وتجدر الإشارة إلى قطر أيضاً، حيث تعمل البنوك تدريجياً على تقليل لجوئها إلى التمويل الخارجي واستبدال جزء منه بمصادر أكثر تلقياً، على سبيل المثال، من خلال استبدال ودايع العملاء غير المقيمين بودائع بين البنوك لغير المقيمين، سواجها المشتركين في الكويت وقطر وضغوطاً على التمويل، مما قد يفاقم المخاطر على الطلب على العقارات وأسعارها. وظل الرسملة مصدر قوة للبنوك الخليجية، تمتعت البنوك الخليجية دائماً بهوامش رأس مال مرتفعة، ولا تنوع في تغيير ذلك، نعتقد أن تباطؤ نمو الائتمان وارتفاع الأرباح يعني أن المقاييس الرسالية لدى البنوك الخليجية ستظل مستقرة. سجلت الأنظمة المصرفية في كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت نسبة رأس مال تنظيمي من الشريحة الأولى بلغت 15% وأكثر في عام 2022.

الإمارات العربية المتحدة، إلا أننا ما نزال نتوقع تحسن العائد على الأصول لدى البنوك الخليجية في عام 2023، الناتج أساساً من ارتفاع الهوامش ونمو الإقراض الذي ما يزال مقبولاً، ولو أنه بوتيرة أقل، في بعض الدول الخليجية. ولفتت وكالة «S&P» إلى أن برنامج رؤية المملكة العربية السعودية 2030 وفر حافظاً للنمو لدى البنوك السعودية الذي سيستمر في المساهمة في زيادة العائد على الأصول، مقارنة بنظيراتها الخليجية، نتوقع أن تحقق البنوك السعودية عائدات أعلى من متوسط نظيراتها الخليجية البالغ 1,8%.

وفي حين أن ارتفاع أسعار الفائدة سيقلل من إجمالي نمو الإقراض لدى البنوك السعودية، إلا أن المشاريع المرتبطة برؤية المملكة 2030 ستبقى نمو الائتمان أعلى بكثير من متوسط نظيراتها الخليجية البالغ 4% في عام 2023. ومن المرجح أن تؤدي زيادة الإقراض للشركات، وارتفاع أسعار الفائدة، وتقلبات المحفظة، إلى زيادة طفيفة في القروض المتعثرة وتكاليف الائتمان. مع ذلك، ستظل مقاييس جودة أصول البنوك السعودية أفضل من المتوسط لدى نظيراتها، نظراً لانكشافها الكبير على إقراض الرهن العقاري المدعوم من الحكومة. نتوقع أن تبلغ نسبة القروض المتعثرة 2,1% وتكاليف الائتمان 60 نقطة أساس لدى



على القطاع العام والهوامش العالية لمخصصات البنوك الكويتية سيخففان من الآثار السلبية ويحدان من الزيادة في نسب القروض المتعثرة. كما تشير الوكالة إلى أن تسجيل الإمارات نمواً قوياً في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 6% في عام 2023. سيؤدي هذا، إلى جانب المبالغ المستردة من المخصصات المحجوزة في العامين الماضيين، إلى خفض تكاليف الائتمان لدى البنوك الإماراتية في عام 2023 مقارنة بعام 2022. وعلى الرغم من أن تكاليف الائتمان في منطقة الخليج سترتفع، باستثناء دولة

عام 2022. مع ذلك، فإن الهوامش العالية للمخصصات، التي يمكنها موازنة الزيادة المحتملة في القروض المتعثرة، ستتمكن البنوك من الحفاظ على استقرار واسع لنسبة القروض المتعثرة. وعلى صعيد وضع بنوك المنطقة، قالت الوكالة أن ارتفاع أسعار الفائدة سيقلل من النمو الائتماني لدى البنوك الخليجية، ولكن أداء البنوك السعودية والإماراتية سيكون أكثر مرونة. نتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى انخفاض نمو الائتمان لدى البنوك الكويتية إلى نحو 3% من نحو 8% في عام 2022، وتراجع إجمالي نمو الإقراض لدى البنوك السعودية إلى نحو 10% في 2023، من 14% في 2022. من ناحية أخرى، ستستفيد البنوك الإماراتية من استمرار النمو القوي للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، مما سيخفف إلى حد ما من التأثير السلبي لارتفاع أسعار الفائدة على نمو الائتمان. نتوقع أن يتحسن نمو الائتمان لدى البنوك الإماراتية إلى نحو 7% في عام 2023، مقارنة بـ 5% في عام 2022. ولكن ارتفاع أسعار الفائدة لفترة طويلة وتباطؤ الاقتصاد النفطي قد يفرض تحديات. ستواصل البنوك القطرية، على عكس نظيراتها في الدول الخليجية، مواجهة انخفاض حاد في نمو الائتمان، وذلك لأن مشاريع البنية التحتية الرئيسية في البلاد، والتي تعد المحرك الرئيسي للطلب على الائتمان من خلال المقاولين، قد

توقع تقرير صادر عن وكالة ستاندرد آند بورز «S&P» للتصنيفات الائتمانية العالمية، أن تظل ربحية البنوك الكويتية مرتفعة خلال العام الحالي، مشيرة إلى أن القطاع المصرفي يتمتع بوضع جيد للاستفادة من بيئة أسعار الفائدة المرتفعة على المدى الطويل. وأضاف التقرير أن ارتفاع صافي دخل الفوائد سيوازنه إلى حد ما الانتقال من الودائع دون فائدة إلى الودائع مفائدة وزيادة خسائر الائتمان، ومع ذلك، يستمر التمويل في القطاع المصرفي في الاستفادة من قاعدة ودايع محلية قوية ومركز أصول خارجية صاف، وهذا يترجم إلى معنويات إيجابية للمستثمرين. وعلى صعيد نمو الإقراض، توقعت الوكالة أن يبقى ضعيفاً، حيث توسعت دفاتر الإقراض لدى البنوك بنسبة سنوية قدرها 3% في النصف الأول من 2023، وهو أقل بكثير من نمو القروض البالغ 8% في عام 2022. وتتوقع «S&P» أن يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى انخفاض الطلب من المقترضين من الشركات والأفراد، وهو ما سيترجم إلى نمو منخفض مكون من رقم واحد في قروض القطاع المصرفي. وعموماً، نتوقع الوكالة أن ترتفع تكلفة المخاطر وتعود إلى طبيعتها بنحو 60-70 نقطة أساس في عامي 2023 و 2024، من 40 نقطة أساس في النصف الأول من عام 2023 وفي نهاية

صناديق الخليج السيادية تعزز استثماراتها بالصين في غمرة تقليص اعتمادها على الدولار

# «هيئة الاستثمار» تستثمر في 11 شركة صينية مدرجة

«على الرغم من أن التدفق المتجه شمالاً يمكن أن ينحرف مؤقتاً عن خط الاتجاه لمشترياتها من نفوط هذه الدول. المقام بعض المستثمرين الآخرين على المدى الطويل بتعزيز استثماراتهم في الأسهم الصينية المدرجة. وقال الاستراتيجي في بنك UBS Securities، منغ لي، إن الصناديق المتداولة في البورصة شهدت زيادة صافية قدرها 99,8 مليار وحدة في أغسطس، مما يشير إلى أن بعض المستثمرين على المدى الطويل قاموا بتسريع إضافته مراكز عبر صناديق الاستثمار المتداولة عندما تتعرض للانخفاض. وأضافت صحيفة تشيانا دايلى أن هذا قد حدث على الرغم من الانخفاضات الأخيرة في السوق، والتي حفزت بعض تدفقات قصيرة الأجل من رأس المال إلى الخارج عبر التداول المنجبه شمالاً للأسهم التي تربط بين البورصات في البر الرئيسي الصيني وهونج كونج. وأضاف منغ لي، بالقول:

المرافق، في وقت تتزايد فيه مدفوعات الصين بالرنمينبي لدول الشرق الأوسط تمناً لمشترياتها من نفوط هذه الدول. المقام بعض المستثمرين الآخرين على المدى الطويل بتعزيز استثماراتهم في الأسهم الصينية المدرجة. وقال الاستراتيجي في بنك UBS Securities، منغ لي، إن الصناديق المتداولة في البورصة شهدت زيادة صافية قدرها 99,8 مليار وحدة في أغسطس، مما يشير إلى أن بعض المستثمرين على المدى الطويل قاموا بتسريع إضافته مراكز عبر صناديق الاستثمار المتداولة عندما تتعرض للانخفاض. وأضافت صحيفة تشيانا دايلى أن هذا قد حدث على الرغم من الانخفاضات الأخيرة في السوق، والتي حفزت بعض تدفقات قصيرة الأجل من رأس المال إلى الخارج عبر التداول المنجبه شمالاً للأسهم التي تربط بين البورصات في البر الرئيسي الصيني وهونج كونج. وأضاف منغ لي، بالقول:



من جانبه، قال المحلل لدى شركة CITIC Securities يانغ فان إنه من المتوقع أن يتدفق نحو 20 مليار يوان (2,74 مليار دولار) من مستثمري الشرق الأوسط للاستثمار في الأسهم الصينية المدرجة كل عام، مع التركيز على قطاعات مثل التصنيع

ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه مع اكتساب صناديق الشرق الأوسط فهما أعمق للاقتصاد الصيني والسوق المالية على خلفية التعاون الثنائي المتعمق للصين مع الشرق الأوسط بتوسيع الطاقة الإنتاجية والاستثمار والابتكار.

أكبر 10 مساهمين مستقلين في 89 شركة مدرجة كما في نهاية يونيو. وقال رئيس معهد تمويل الابتكار الصيني كالفين فو إن «زيادة الاستثمارات من قبل هذه الصناديق الشرق أوسطية تعكس ثقة دولها في الاقتصاد الصيني،

للإستثمار مساهما رئيسيا جديدا في 10 شركات مدرجة في الصين، في حين اشترت الهيئة العامة الإستثمار الكويتية أسهما في 11 شركة منها، ووفقا للبيانات التي جمعتها شركة الأخبار المالية STCN، فإن صناديق الثروة السيادية تصنف الآن بين

الأخيرة، يشير أيضا إلى الجاذبية القوية للأصول المقومة بعملة (الرنمينبي) بالنسبة للمستثمرين على المدى الطويل، خاصة أن الاقتصاد الصيني أظهر علامات استقرار وقد يشهد انتعاشا وشكيا. وقالت الصحيفة ان جهاز أبوظبي للاستثمار الذي يعتبر مالكا لأكبر الأصول المدارة، بصدد شراء 156,7 مليون سهم في شركة «Shandong Fengxiang Co» المدرجة في هونغ كونغ عبر ذراعها الاستثمارية بسعر 1,51 دولار هونغ كونغ (19 سنتا) للسهم الواحد. وبعد الصفقة، سيمتلك الجهاز أيضا حصة غير مباشرة تبلغ نحو 9,9% في شركة فينجكسيانج المتخصصة في منتجات الدجاج الصينية، ووفقا للإعلان الأخير الصادر عن الشركة، وذلك في وقت أشارت فيه تقارير إعلامية إلى أن شركة مبادلة للاستثمار، المستثمر السيادي في أبوظبي، افتتحت مكتبها في بكين الأسبوع الماضي. وقد أصبح جهاز أبوظبي

محمود عيسى ذكرت صحيفة «تشيانا دايلى»، أن الهيئة العامة للاستثمار الكويتية اشترت أسهما في 11 شركة صينية مدرجة على البورصات الصينية، شأنها شأن صناديق ثروات سيادية أخرى في المنطقة استثمرت في الأسواق الصينية، حيث اعتبرت الصحيفة اهتمام الصناديق السيادية المملوكة لدول في الشرق الأوسط بقطاعات مختارة في الاقتصاد الصيني دليلا على الثقة الكبيرة به. ونسبت الصحيفة إلى خبراء قولهم إن الصناديق السيادية في الشرق الأوسط رفعت استثماراتها في الأسهم الصينية مع تزايد شهية المنطقة للأصول المقومة بالعملة الصينية (الرنمينبي)، وذلك في غمرة تراجع اعتمادها على الدولار الأمريكي. وأضاف الخبراء إن قيام الصناديق السيادية بزيادة استثماراتها على الرغم من حركات التصحيح التي شهدتها الأسواق في الآونة